رسالتان في

البداء

تأليف

العلامة المجاهد آية الله | آية الله العظمى
الشيخ محمد جواد البلاغي | السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي

إعداد

السيد محمد علي الحكيم

رسالتان في



البداء

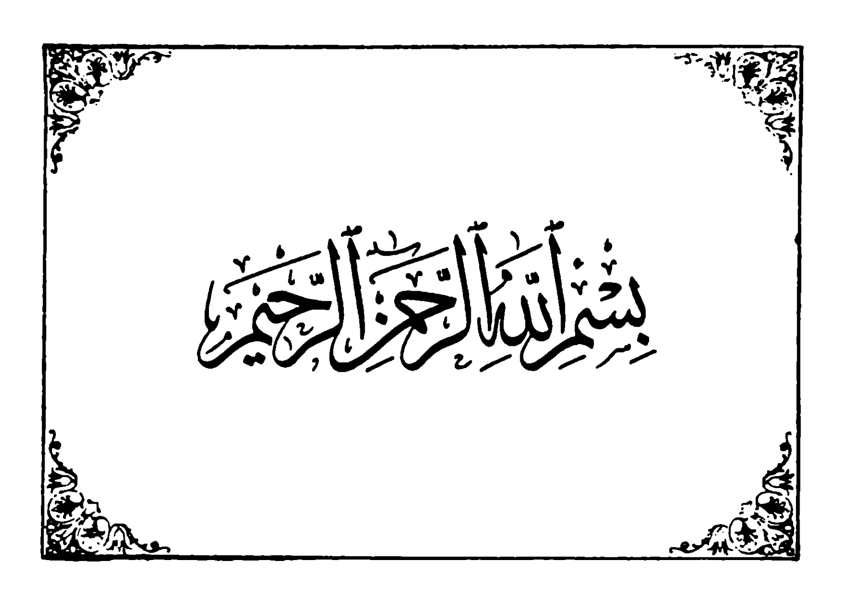
تأليف

العلامة المجاهد آية الله
الشيخ محمد جواد البلاغي

آية الله العظمى
السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي

إعداد
السيد محمد علي الحكيم

الكتاب :	رسالتان في البَداء
المؤلّفان :	الشيخ البلاغي والسيّد الخوئي
إعداد :	السيّد محمّد عليّ الحكيم
نشر :	المؤلّفان
الطبعة :	الأُولىٰ ـ ١٤١٤ هـ
التصوير الفنّي (الزينكغراف) :	حميد ـ قم
المطبعة :	ياران ـ قم
الكـمّية :	٢٠٠٠ نسخة
السعر :	٦٠ تومان


بسم الله الرحمن الرحيم

الإِهــداء . .

إلىٰ . .

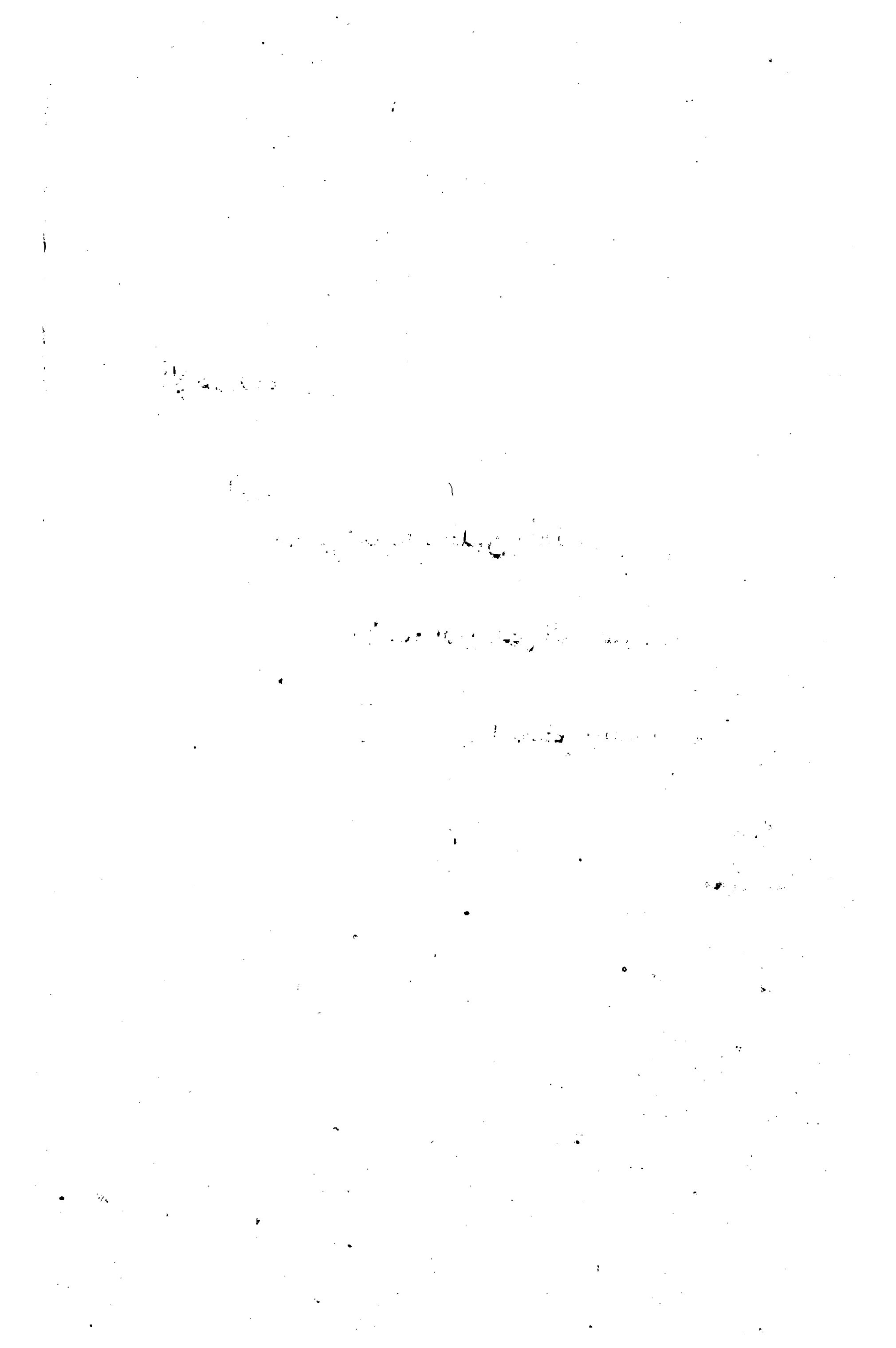
محـيي معـالم الدين وأهلـه . .

الإمـام المهـديّ المنتظـر . .

راجيـاً الصفح والدعـاء . .

عبدك

محمّد عليّ



مقـدِّمة الإعـداد:

بســم الله الرحمٰن الرحيم

الحمـد لله ربّ العـالمين، وأفضـل الصـلاة وأتمّ التسـليم علىٰ خير خلقـه، محمّـد وآله الطـيّبين الطاهـرين، لا سـيما بقيّـة الله في الأرضـين، عجّل الله تعـالىٰ فرجه الشـريف.

الكلّ يعـلم ما للأُمـور العقائـدية من أهمّـيّة في بنـاء فكر الفـرد المؤمن ومبـادئـه، ويسـتـتبعهـا وجوده الخـاصّ من خـلال المـواقف التي يتّخـذها كلّ يـوم في خضـمّ التيّارات والاتّجاهـات الفكرية المختلفـة التي تسـود العالَم اليـوم.

ومـن تلك الأُمـور التي امتـازت به الإمــامية عن غـيرهـا ـ تبعـاً لكتاب الله وسُـنّة رسـوله الأكرم صـلّىٰ الله عليـه وآله وسـلّم ـ هو القول بالبَـداء.

ممّـا جعـل بقيّـة الفـرق التي لم تتّـخذ مدرسـة أهل البيـت عليهـم السـلام منهجـاً لهـا، جعـلهـا تشنّـع علىٰ الإمـامية عقيـدتهم هذه، تجاهـلاً أو جهلاً بأدلّتهـم عليهـا.

ولو أنّهـم كلّفـوا أنفسـهم جهداً قليـلاً، وبحثـوا في مـا كتبـه علماء الإماميـة في البَـداء ومفهـومه، لوجـدوا أنّ الحقّ معـهم.

ولـذلك انبرىٰ علمـاء الإماميـة للردّ علىٰ افتـراءات المفترين وشـبهـات المبـطلين، فأَوْدعـوا موسـوعاتهم الحديثـية ما ورد في البَـداء من روايـات عن العـترة الطاهرة عليهـم السـلام، وكتبـوا فيه فصولاً ومباحث خاصّة في كتبهم الكلامية والعقائدية وغيرها، كما أفـردوا له كتبـاً ورسـائل خاصّـة، فلا يكـاد يخلو أيّ كتاب أُلِّـف في العقـائد أو الكـلام ـ وربمـا في غـيرها ـ من البحـث في البَـداء.

فقـد أحصىٰ الشـيخ آقا بـزرك الطهراني ـ رحمـه الله ـ في موسـوعته القيّمـة «الذريعـة» نحـواً من ٣٠ كتـاباً أو رسـالة مسـتقلّة صُنّفت في هذا المجـال، توضيحـاً لمفهومه العقائـدي وما المراد منـه، أو دفـاعـاً عن الاعتقـاد به، وردّاً للشـكـوك والشـبهـات المحاكة حولـه[1].

وإذا أضفنـا إلىٰ ما تقـدّم كتبـاً ورسـائل أُخرىٰ قـد أُلّفـت في نفـس الموضوع، في الفتـرة التي تلـت إتمام تأليـف «الذريعـة» أو

---

(١) انظر: الذريعة ٣/٥١ ـ ٥٧ رقم ١٣١ ـ ١٥١ و١١/١٢٧ رقم ٧٩٠ و٢٦/٨٧ رقم ٤١٩.

ممّا فات الشيخ الطهراني تسجيله فيها، لكان العدد المحصىٰ غير هذا.

أمّا إذا حاولنا استقصاء ما كتب عن البَداء ـ كفصول وبحوث ـ ضمن الكتب المختلفة، لَكان إحصاء ذلك أمراً عسيراً.

من ذلك كلّه يظهر مدىٰ اهتمام علمائنا بأمر البَداء لدقّة مطلبه وحسّاسيّته، وهذا ما سيتّضح من الرسالتين الآتيتين إن شاء الله تعالىٰ.

المؤلِّفان:

نحن نقف اليوم أمام عَلَمَيْن من جهابذة أعلام علمائنا الإمامية في القرن الأخير، رضوان الله عليهم، فقد كانا مصداقاً حقيقياً لِما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام حينما سأله معاوية بن عمّار قائلاً:

قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجلٌ راويةٌ لحديثكم، يبثُّ ذلك في الناس، ويُشدِّده في قلوبهم وقلوب شيعتكم، ولعلّ عابداً من شيعتكم ليست له هذه الرواية، أيُّهما أفضل؟

قال: الراوية لحديثنا، يُشدِّد قلوب شيعتنا، أفضل من ألف عابد[٢].

---

(٢) الكافي ١/٢٥ ح ٩، وقد نقل شيخ الإسلام العلّامة المجلسي ما بمعناه عن مصادر شتّىٰ في بحار الأنوار ٢/١ ـ ٢٥ ح ١ ـ ٩٢ باب «ثواب الهداية والتعليم، ←

وهمـا :

١ ـ العـلاّمة المجاهد آيـة الله الشـيخ محمّـد جواد البـلاغي (١٢٨٢ ـ ١٣٥٢ هـ) الذي مـا فتئ يقـارع الفرق الباطلـة والأفكار الهـدّامة، ويدُكّ حصـونها ويفنّد مزاعمهـا ومفترياتها، فبـرع في ردّ كيـدهم ودحض أبـاطيلهم، فكان أكثـر من نصـف مجموع مـا جاد بـه يراعــه الشـريف ـ الـذي تجـاوز الخمسين مصنَّفـاً ـ هو في مجـال العقـائد، والبقيّـة في الفقـه والأُصول والتفسـير وغيرها.

فكـان من الأفـذاذ الّـذين ينـدر وجودهم في الأزمـان ممّن حـامىٰ وذبّ عن قُـدس الشـريعـة والمـذهب؛ قـدَّس الله نفسـه الزكية، ونـوَّر مرقده، وجعـل الجنّـة مأواه[٣].

٢ ـ آيـة الله العظمـىٰ السـيّد أبو القاسـم الموسـوي الخوئي (١٣١٧ ـ ١٤١٣ هـ) الـذي كان نجمـاً لامعاً في سـماء المرجعيـة الدينـية والحوزات العلميـة، فربّىٰ وتخـرّج علىٰ يديـه ـ في غضـون أكثر مـن سـتّين سـنة من التـدريس والإفادة ـ مئـات من العلمـاء والأفــاضـل والمجتهـدين، فصــار منهـم من هـو مرجـع تقليـد للشيـعـة اليـوم، ومنهم المتخصِّصـين في شـتّىٰ علوم المعـرفة، كفقهـاء ومحقّقـين وباحـثين ومفكّرين وخطبـاء ومرشـدين وأسـاتذة

وفضلهما، وفضل العلماء، وذمّ إضلال الناس».

(٣) لمـزيد الاطّلاع علىٰ ترجمته ـ قُدِّس سـرُّه ـ انظر علىٰ سـبيل المثال: أعيان الشـيعة ٤/٢٥٥، نقباء البشـر في القرن الرابع عشـر١/٣٢٣ رقم ٦٦٣، الكنىٰ والألقاب ٢/٨٣ رقم ٥، الأعلام ٦/٧٤.

أكفاء في الحوزات العلميـة .

فهـو بحقّ أُستاذ الفقهاء والمجتهـدين، وزعيم الحـوزات العلمية، ومـروِّج الشـريعة في العقـود الأخيرة، إذ لا تكـاد تجـد قضيّة من القضايـا أو مسـألة من المسـائل لم يكن له فيهـا رأي، مع الـدقّـة في العـرض والقـوّة في الاسـتـدلال والمبنىٰ؛ قـدَّس الله روحـه الطاهرة، ونـوَّر مضجعـه، وجعل الجنّـة مآلـه ومثواه(٤).

الرسـالتان . . ومنهج العمل فيهما:

هـمـا من أفضـل ما كُتـب في «البَـداء» فهما بعـيدتان عن الاختصـار المخلّ، والتطويـل المملّ، وهمـا علىٰ قصـرهما تغنيان البـاحـث عن الحـقّ عن غيـرهمـا، ممّـا يثبت ويؤكّـد منـزلـة المؤلِّـفَيْن العلمية السـامية، فقـد كُتبتـا بأُسـلوب واضـح جليّ، وبُنـيتا علىٰ اسـتدلال جميـل ظاهر، ولـم تشـحنا بالاصطلاحات العلميـة والتعبيرات الغـامضـة التي لا يفهمهـا الكثيرون، وقـد استقصىٰ المؤلِّفـان ـ قدَّس الله سـرَّهمـا ـ فيهمـا كلّ جـوانب المسـألة، ولم يتـركا تسـاؤلاً إلّا وأجابـا عنه بالدليـل القويّ المقنع .

أمّـا الـرسـالـة الأُولىٰ، فهـي للشـيخ البـلاغي عطَّـر الله مرقـده، كان قـد حرّرها جوابـاً عن اسـتفسـار ورد إليـه عن البَـداء .

---

(٤) لمزيد الاطّلاع علىٰ ترجمته ـ قُدِّس سرُّه ـ انظر علىٰ سبيل المثال: معجم رجال الحديث ٢٢/١٧ رقم ١٤٦٩٧، نقباء البشر في القرن الرابع عشر ١/٧١ رقم ١٦٤.

كانت قد نُشرت لأوّل مرّة في أواسط الخمسينات من هذا القرن الميلادي، بآسم: «مسَألة في البَداء» في آخر المجموعة الرابعة من سلسلة «نفائس المخطوطات» التي كان يصدرها في بغداد الشيخ محمّد حسن آل ياسين.

فأعدتُ العمل عليها بما يناسب عصرنا الحالي من الإخراج الفنّي، مثل توزيع النصّ والاستفادة من علامات الترقيم الحديثة، وتخريج الروايات اعتماداً علىٰ مصادرها الأصلية، فأدرجت هذه في الهامش مع توضيحات أُخرىٰ.

أمّا تعضيد الروايات الواردة فيها بمصادرأُخرىٰ، فقد استغنيت عنه في هذه الرسالة بما جاء منه في الرسالة الثانية، فمن لم يروِ غليله إجمال الرسالة الأُولىٰ انتقل إلىٰ الثانية؛ لأنّها أكثر تفصيلاً.

إذ أنّني لم أُقدِّم الأُولىٰ علىٰ الثانية إلّا لأنّها أقدم تاريخاً، وأصغر حجماً؛ ولأنّ الشيخ البلاغي كان أُستاذ السيّد الخوئي في علم الكلام، رحمهما الله رحمة واسعة.

أمّا الرسالة الثانية، فهي إحدىٰ فصول كتاب «البيان في تفسير القرآن» للسيّد الخوئي طيَّب الله مضجعه، تحت عنوان: «البَداء في التكوين» كتبه استطراداً لمبحث «النسخ في التشريع» فآستللتها منه، وأعدت العمل عليها كما مرَّ آنفاً.

وقد تضرّفت بالفقرة التي سبقت تمهيد السيّد الخوئي بما يناسب جعل الفصل المستلّ كرسالة مستقلّة، ووضعت

ذلـك بين معقوفـتين [ ] .

كمـا أعـدت ترتيب وصيـاغة التخريجات في هوامشـها، إذ ربمـا نقل السـيّد الخوئي ـ قُـدِّس سـرُّه ـ الرواية بالواسـطة لا مـن المصـدر الأصـلي، وذلك بإحالتها علىٰ مصـادرها الأصلية أوّلاً، وأثبـتُّ ما تضمّـنته من اختـلافات، ومـن ثـمّ ألحقت بها المصـادر الوسـيطة، كالجوامع الحـديثية: بحـار الأَنـوار والوافي، وآعتمـدت في ذلـك كلّه علىٰ الطـبعات الجديدة للمصـادر؛ لأَنّها أكثر تـداولاً، وأيسـر تنـاولاً.

وأبقـيت علىٰ التخـريجـات القديمة كمـا هي، التي ربمـا اعتمـد فيهـا السـيّد الخوئي علىٰ الطبعـات الحجـرية، وجعلتها بـين قوسـين ( ) محـافظة علىٰ الأصـل من ناحيـة، وليسـتفيد منها مـن يمتلك تـلك الطبعات مـن المصادر مـن ناحية أُخـرىٰ؛ وليكون الجمـع أتمّ وأكمـل، كما إنّني لم أُدقِّـق في صحّـة هذه التخـريجات، لعدم توفُّـر تلك الطبعـات لديّ، ولذلـك لم أُدرجهـا في قائمـة المصـادر، كمـا وقد أشـرت في الهامـش إلىٰ مـا كان منقـولاً منه بالواسـطة.

كمـا أدرجتُ تخريجـات الآيات الكريمـة في الهامـش بدلاً عـن إلحاقها بهـا في المتـن كما كانـت عليه في السـابق.

ثـمّ إنّ السـيّد الخـوئي كان قد أحـال علىٰ ثـلاث تعليقات في آخـر كتابه، فأدرجتهـا في محـالِّها من الهـامش.

كمـا أضفتُ بعـض الهـوامش التـوضيحيـة، فما كـان منه

مستقلاً ألحقت به حرف (م) وما كان منه ملحقاً بالهامش الأصلي جعلته بين معقوفتين [ ] وألحقت به حرف (م) أيضاً، ليُعلم أنّه ممّا ليس في الأصل، فهو مضاف مزيد، أمّا ما كان في ثنايا الهامش فآكتفيت بجعله بين المعقوفتين [ ] ليتميّز عمّا كان في الأصل.

فكلُّ ما في الهوامش هو منه قُدِّس سرُّه، إلّا ما كان بين معقوفتين [ ] أو ملحقاً به حرف (م).. فأصبحت الهوامش هي هي، وهي غيرها.

في الختام:

ما كان عملي هذا إلّا خدمة للحقّ ابتغاء مرضاة الله تبارك وتعالىٰ، وما هو إلّا من منّه وفضله، عسىٰ الله أن ينفع به، فهو وليُّ ذلك، والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

والحمد لله أوّلاً وآخراً

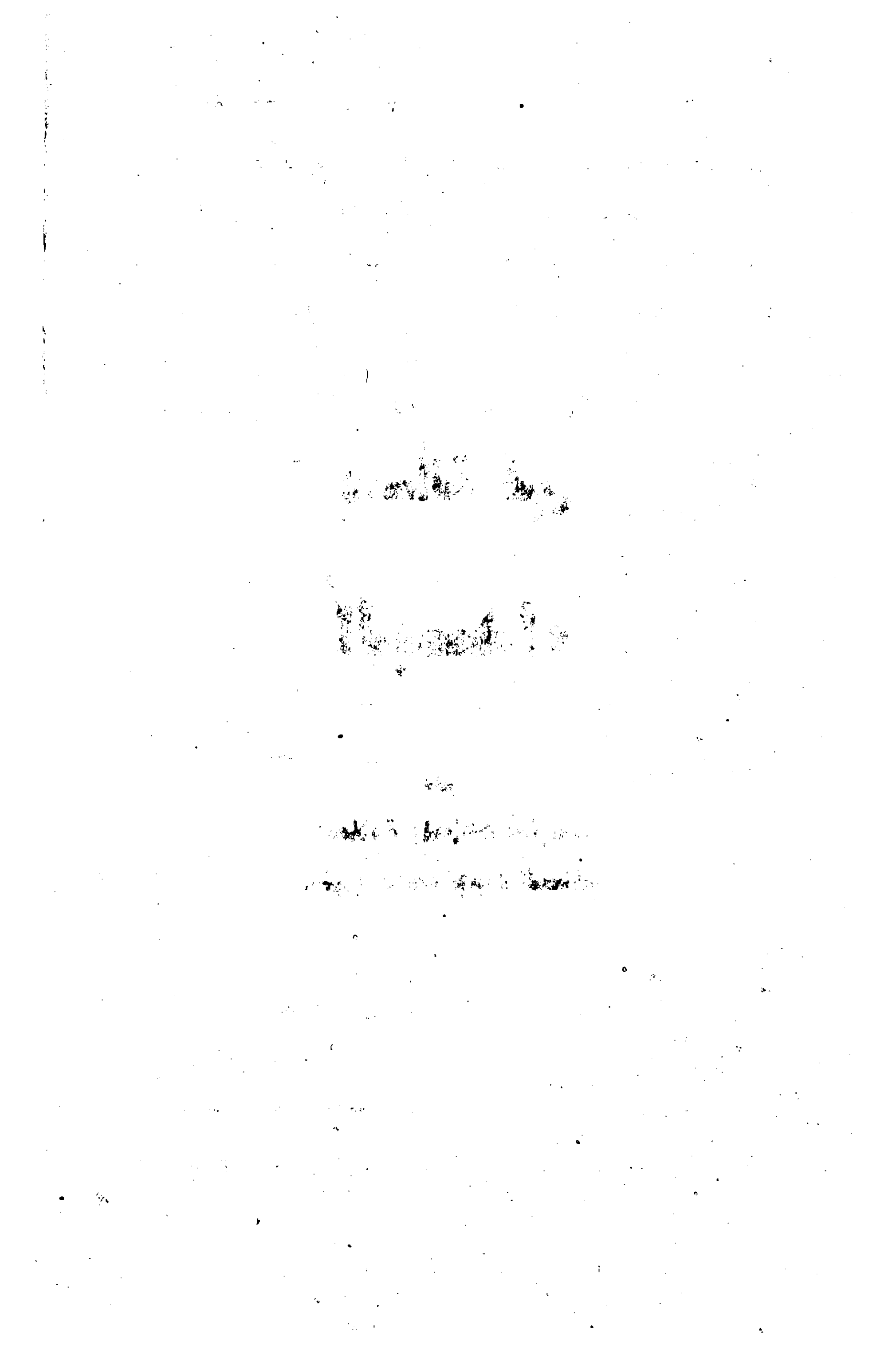
٩ ربيع الأوّل ١٤١٤ هـ
ذكرىٰ اليوم الأوّل من إمامة
الإمام المهديّ المنتظر
عجّل الله تعالىٰ فرجه الشريف
محمّد عليّ الحكيم / قم المشرَّفة

مسألة في

البداء

تأليف

العلامة المجاهد آية الله
الشيخ محمد جواد البلاغي



بســم الله الرحمٰن الرحيم

وله الحمـد وهو المسـتعان

إنّ الله جلّ شـأنه قد اقتضـت حكمته ولطفـه بعبـاده ـ في دلالتـهم علىٰ مقـام إلٰهيّـته في علمـه وقَدَرِه وإرادتـه ـ أن يجعـل نظام العـالَم ـ في أحـوالـه وأدواره ومـواليـده ـ مبنيّـاً ـ نوعاً ـ علىٰ قوانين الأسـبـاب والتسـبيب في المسـبّبات، المرتبطـة بالغايات والحكم، والدالّـة علىٰ قصدهـا.

وهـو الخـالق للسـبب والمسـبّب، والجـاعـل للتسـبيـب، وبيـده الأسـبـاب وتسـبيـبـاتهـا، في وجـودهـا وبقائها وتأثيرهـا، وتحكيم بعضهـا علىٰ بعض، فقـد يعـدم السـبب، وقـد يبـطـل

تأثيره، وقد يمنع تأثيره بسببٍ آخر، وقد يعدم ما يحسب الناس أنّه موضوع القانون المقرّر ويقيم غيرَه مقامه.

وهذا هو مقام البَداء والمحو والإثبات، وهو ـ جلّ شأنه ـ عالِمٌ منذ الأزل بما تؤدّي إليه مشيئته من المحو والإثبات، وهذا العلم هو: ﴿أُمّ الكتاب﴾[1].

فالمحو إنّما هو لِما لَه نحو ثبوتٍ بتقدير الأسباب وتسبيباتها، وسيرها في التسبيب.

وعلىٰ ذلك يجري ما روي في «أُصول الكافي» في صحيحة هشام وحفص، عن أبي عبدالله عليه السلام:

«[و][2] هل يُمحىٰ إلّا ما كان ثابتاً؟! . . . » الرواية[3].

إذ لا يعقل محو ما هو ثابت الوقوع بعينه في علم الله وأُمّ الكتاب.

وأمّا كون المراد من المحو هو إفناء الموجود، ومن الإثبات إيجاد المعدوم أو إبقاء الموجود ـ كما ذُكر في صدر السؤال[4] ـ:

فيدفعه أوّلاً: أنّه خلاف ظاهر الآية الكريمة وسوقها؛ لأنّ

---

(١) سورة الرعد ١٣ : ٣٩.

(٢) أثبتناه من المصدر.

(٣) الكافي ١ / ١١٤ ح ٢، وتتمّته: وهل يُثبت إلّا ما لم يكن؟!

(٤) يشير المؤلّف ـ نوّر الله مرقده ـ إلىٰ ورود سؤال عن «البَداء» إليه، وإلىٰ تحرير هذه الرسالة جواباً عن ذلك السؤال.

استعمال المحو ومقابلته بِأُمِّ الكتاب إنّما يناسب مقام التسجيل والكتابة، التي هي كناية عن التقدير والتسجيل بسير الأسباب ـ وإن كان نوعيّاً ـ.

ولا يناسب في المقام إفناء العين الموجودة، مضافاً إلىٰ أنّه عند إرادة الإفناء لا يبقىٰ لقوله تعالىٰ: ﴿**وعنده أُمُّ الكِتاب**﴾[٥] معنىً تأسيسيٌّ ترتبط به أطراف الكلام في الآية، ويناسب ذِكر المحو والإثبات، كما لا ينبغي أن يخفىٰ.

ويدفعه ثانياً: احتجاج الإمام عليه السلام بهذه الآية للبَداء، وكذا الكثير من استشهادات الأئمّة بهذه الآية.

❋ ❋ ❋

وأمّا البَداء فهو بمعنىٰ الظهور. مأخوذٌ مِن: بَدا يَبْدو بَدْواً وبُدُوّاً وبَداءةً وبَداءً وبُدُوءً، فيقال: فلانٌ بَدا له في الرأي، أي ظهر له ما كان مخفيّاً عنه، وفلانٌ برزَ فبَدا له من الشجاعة ما كان مخفيّاً عن الناس[٦].

فمعنىٰ «بَدا» في المثالين واحد، ولٰكنّ الاختلاف فيهما جاء من ناحية اللام وربطها للظهور.

---

(٥) سورة الرعد ١٣ : ٣٩.

(٦) أُنظر مادّة «بدا» من: لسان العرب ١٤/٦٥ والصحاح ٦/٢٢٧٨.

فالبَداء المنسوب إلىٰ الله جلّ شأنه إنّما هو بمعنىٰ المثال الثاني. أي: ظهر لله من المشيئة ما هو مخفيٌّ علىٰ الناس، وعلىٰ خلاف ما يحسبون.

هذا ما يقتضيه العقل.

ويشهد له من صريح الأحاديث ما رواه في «أُصول الكافي» في صحيح عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام:

«ما بَدا لله في شيء إلّا كان في علمه قبل أن يبدو له»[٧].

ورواية عمرو بن عثمان، عنه عليه السلام:

«إنّ الله لم يبدُ له من جهل»[٨].

وصحيحة فضيل ـ الآتية ـ عن أبي جعفر عليه السلام.

وصحيحة منصور بن حازم: «سألت أبا عبدالله عليه السلام: هل يكون اليوم شيءٌ لم يكن في علم الله بالأمس؟

قال عليه السلام: لا، مَن قال هذا فأخزاه الله.

قلتُ: أرأيتَ ما كان وما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، أليس في علم الله؟!

قال عليه السلام: بلىٰ، قبل أن يخلق الخلق»[٩].

---

(٧) الكافي ١/١١٤ ح ٩.

(٨) الكافي ١/١١٥ ح ١٠.

(٩) الكافي ١/١١٥ ح ١١.

أقول:

وإنّ قوله تعالىٰ: ﴿**يَمْحُو اللهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الكِتابِ**﴾[١٠] ينادي بأنّ مقام المحو والإثبات هو غير مقام أُمّ الكتاب، وعِلم الله المكنون، ومشيئته وإرادته الأزلية.

بل هو في مقام الظاهر في سير الأسباب وتسبيباتها.

فقد تقتضي مشيئته ـ جلّ اسمه ـ أن يمنع أسباب البقاء وطول العمر عن الزاني وقاطع الرحم، وقد يمنع الأسباب المهلكة عن واصل الرحم والمتصدّق والداعي مثلاً؛ فيمحو في هذه الموارد ما جعله لنوع الأسباب من التسبيب، وقد لا يمحوه في بعض الموارد لحكمة أُخرىٰ، فيكون قد أثبته، أي أبقاه ثابتاً.

وقد يراد من قوله تعالىٰ: ﴿**يُثْبِتُ**﴾ أنّه يثبت حين المحو خلاف المحو، والله العالِم.

قد كان الناس يحسبون أنّ إسماعيل بن الصادق عليه السلام هو الإمام بعد أبيه، لِما علموه من أنّ الإمامة للولد الأكبر ما لم يكن ذا عاهةٍ؛ ولأنّ الغالب في الحياة الدنيا وأسباب البقاء أن يبقىٰ إسماعيل بعد أبيه عليه السلام، فبَدا وظهر بموت إسماعيل أنّ الإمام هو الكاظم عليه السلام؛ لأنّ عبدالله كان ذا عاهة، فظهر لله[١١] وبَدا للناس ما هو في علمه المكنون.

---

(١٠) سورة الرعد ١٣ : ٣٩.

(١١) أي: من الله.

وكذا في موت محمّد بن الهادي عليهما السلام، حيث ظهر للشيعة أنّ الإمام بعد الهادي هو الحسن العسكري عليه السلام.

وهذا الظهور للشيعة هو الأمر الذي أحدثه اللهُ بموت محمّد، كما قال الهادي للعسكري عليهما السلام عند موت محمّد: «أَحْدِث لله شكراً، فقد أَحْدَثَ فيك أمراً»[١٢].

فالإمامة ثابتة للكاظم والعسكري منذ الأزل، وقد جاء في الأحاديث البالغة حدّ التواتر ـ أو ما يقاربه ـ عن النبيِّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم والأئمّة ممّن هو قبل الكاظم والعسكري عليهم السلام ما يتضمّن النصّ علىٰ إمامتهما في جملة الأئمّة عليهم السلام، وقد ذكر[نا][١٣] بعض هذه الأخبار بنحو الإشارة إليها في كتاب «نصائح الهدىٰ»[١٤].

وإلىٰ ما ذكرناه في معنىٰ البَداء والمحو يرشد ما رواه في أُصول الكافي:

كصحيحة زرارة، عن أحدهما عليهما السلام:

---

(١٢) الكافي ١/٢٦٢ ح ٤ و٥ و٨.

(١٣) أثبتناها لضرورة السياق.

(١٤) نصائح الهدىٰ: ٢٢ وما بعدها، وراجع في أمر النصّ علىٰ إمامة الإمامين موسىٰ الكاظم والحسن العسكريّ عليهما السلام: الكافي ١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٨ و٢٦١ ـ ٢٦٤ و٤٤١ ح ١ و٤٤٢ ح ٣، كفاية الأثر: ٢٥٥ ـ ٢٦٣ و٢٨٢ ـ ٢٨٨ ومواضع أُخرىٰ مختلفة منه، الإرشاد ٢/٢١٦ ـ ٢٢٠ و٣١٤ ـ ٣٢٠، إعلام الورىٰ: ٢٩٤ ـ ٣٠٠ و٣٦٧ ـ ٣٧٠.

«ما عُبِـدَ اللهُ بشـيء مثل البَـداء»[١٥].

ومعتبرة هشـام بن سـالم، عن أبي عبـدالله عليه السـلام:

«ما عُظِّمَ اللهُ (بشـيء مثل) البَـداء»[١٦].

وصحيحـة الريّان، عن الرضـا عليه السـلام:

«ما بَعـث الله نبيّـاً قطّ إلّا بتحـريم الخمر وأن يقـرّ لله بالبَـداء»[١٧].

ونـحـوهـا معـتبــرتـا مرازم وجهـم، عن أبي عبـدالله عليه السـلام[١٨].

فإنّ الاعتـراف بمجرّد أنّـه يظهر لله من الأُمـور مـا لـم يكن محتسَـباً ـ بل كان المحتسَـب غيره ـ ليس له أهمّـيّة بالنسـبة إلىٰ جـلال الله.

إذن، فالفضـل المــذكــور والأهمّـيّة الكبـرىٰ للاعـتـراف

---

(١٥) الكافي ١/١١٣ ح ١.

(١٦) الكافي ١/١١٣ ذح ١، وفيه بدل ما بين القوسـين: «بمثل».

(١٧) الكافي ١/١١٥ ح ١٥.

(١٨) قال مرازم: سـمعت أبا عبـدالله عليه السـلام يقول: «ما تنبّأ نبيٌّ قطّ حتّىٰ يقرّ لله بخمس خصـال: بالبَـداء، والمشـيئة، والسـجود، والعبودية، والطاعة».
الكافي ١/١١٥ ح ١٣.
وقال جهم ـ عمّن حدّثه ـ: قال أبو عبـدالله عليه السـلام: «إن الله عزّ وجلّ أخبر محمّداً صلّىٰ الله عليه وآله وسـلّم بما كان منذ كانت الدنيا، وبما يكون إلىٰ انقضـاء الدنيا، وأخبره بالمحتوم من ذلك، واسـتثنىٰ عليه فيما سـواه».
الكافي ١/١١٥ ح ١٤.

بالبَـداء ما هو إلّا لأنّـه يرجع إلىٰ الاعتـراف بحقيقة الإلٰهيّـة، وأنّ الموجِـد للعالَم إنّمـا هو إلٰـه موجِد بالإرادة والقـدرة علىٰ مقتضىٰ الحكمـة، متصرِّفٌ بقـدرته بما يتـراءىٰ من العـلل وتعليلاتها التي هـي من صنعـه وإيجاده، والخاضعـة لتصرّف مشـيئته فيها، لا أنّ وجـود العالَم منـوطٌ بالتعليلات الطبيعيـة ومحض اقتضـاء الطبيعة العميـاء فاقدة الشـعور والإرادة، تعـالىٰ الله عمّـا يقولون.

وعلىٰ ذلك تجـري صحـيحة محمّـد بن مسـلم، عن أبي عبـدالله عليه السـلام:

«ما بعـث الله نبيّـاً حتّىٰ يأخـذ عليه ثلاث خصـال: الإقرار [له][١٩] بالعبوديـة، وخلع الأنـداد، وأنّ الله يقـدّم ما يشـاء ويؤخّر ما يشـاء»[٢٠].

فالـبَـداء، وأنّ الله يمـحـو ما يشـاء ويثـبـت، وعـنـده أُمّ الكتـاب، يكون الاعتراف بحقيـقتها المعقولة ومدلـول الأحاديث، هو الفـارق بين الإلٰهيّـة والـطبيعية، وهـو الفـارق بين الاعتـراف بحقيقـة الإلٰهيّـة وبين المـزاعم المسـتحيلة في مسـألـة العقـول العشـرة المبنية علىٰ التقليـد الأعمىٰ للفسـلفـة اليونـانية ومـزاعم أوهـامها، مع الخبـط في أمر الإيجـاد بالإرادة والتعليـل الطبيعي.

ثمّ إنّ مقتـضىٰ دلالة العقـل والنقل هو أنّ البَـداء والمحو لا يقعـان فيما أخبـر اللهُ به أنبـياءَه وأوصياءَهم، وأخبـروا به عنـه جلّ

---

(١٩) أثبتناه من المصدر.

(٢٠) الكافي ١/١١٤ ح ٣.

اسمه.

أمّا دلالة العقل، فلأنّ وقوع ذلك يستلزم عدم وثوق الناس بهم وبأخبارهم، وحمل الناس لهم علىٰ الجهل والكذب علىٰ الله، فيسقط محلّهم، وينتقض الغرض من نصبهم للنبوّة والإمامة، ونقض الغرض قبيح ومحال علىٰ الله جلّ اسمه.

وأمّا النقل، فمنه ما رواه في أُصول الكافي، في صحيحة الفضلي، عن أبي جعفر عليه السلام:

«العِلم عِلمان: فعِلم عند الله مخزون لم يُطلع عليه أحداً من خلقه، وعلم علّمه ملائكته ورسلَه، فما علّمه ملائكته ورسله فإنّه سيكون، لا يكذّب الله نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون يقدِّم منه ما يشاء، ويؤخّر منه ما يشاء، ويثبت ما يشاء»[21].

ونحوها صحيحته الأُخرىٰ عن أبي جعفر عليه السلام[22] ورواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام[23].

وأيضاً: أنّ الأنبياء والأئمّة لا يخبرون عن المغيّبات من

---

(٢١) الكافي ١/١١٤ ح ٦.

(٢٢) قال الفضيل: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «من الأُمور أُمور موقوفة عند الله، يقدِّم منها ما يشاء ويؤخِّر منها ما يشاء». الكافي ١/١١٤ ح ٧.

(٢٣) قال أبو بصير: قال أبو عبدالله عليه السلام: «إن لله عِلمين، علم مكنون مخزون، لا يعلمه إلّا هو، من ذلك يكون البَداء، وعلم علّمه ملائكته ورسله وأنبياءه فنحن نعلمه». الكافي ١/١١٤ ح ٨.

اطّلاعهم علىٰ الأسباب وقوانينها، التي هي معرض للبَداء والمحو ـ كما يسمّيها الناس بـ «النفوس الفلكيّة والألواح القدريّة» ـ إنْ هي إلّا أسماء ـ، فإنّه اعتماد علىٰ الظنّ، وهو خلاف وظيفتهم الكريمة، ويلزم من ذلك أن يجعلوا أنفسهم معرضاً لعدم الوثوق بهم، وعدّ الناس لهم من الكاذبين حينما يظهر خلاف ما أخبروا به، وهذا نقضٌ لغرضهم في دعوة الناس إلىٰ الله وإلىٰ قبول أقوالهم وإرشادهم وتصديقهم، ونقض الغرض قبيح مستحيل علىٰ المعصوم.

إذن، فلا يخبرون الناس بالغيب اعتماداً علىٰ الأسباب أو الألواح القدريّة ـ كما يقال ويزعم ـ، وإن كانوا أكمل البشر في تلك العلوم.

وممّا يشهد لذلك ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله في بعض المواطن: «ولولا آية سبقت في كتاب الله ـ وهي قوله تعالىٰ: ﴿**يَمْحُو اللهُ ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الكِتابِ**﴾ ـ لأخبرتكم بما يكون إلىٰ يوم القيامة»[٢٤].

يريد ـ صلوات الله عليه ـ أنّ هذه العلوم المستندة إلىٰ سير الأسباب والتسبيبات والتقدير هو أعلم الناس بها، وأكملهم فيها، ولٰكنّه لا يعتمد عليها، ولا يخبر الناس

---

(٢٤) ورد الحديث باختلاف يسير في المصادر التالية: التوحيد: ٣٠٥، أمالي الصدوق: ٢٨٠ ب ٥٥ ح ١، الاحتجاج: ٢٥٨، قرب الإسناد: ٣٥٣ ح ١٢٦٦، وعنها في بحار الأنوار ٤/٩٧ ح ٤ و٥.

بمداليلها، لأنّها مَعْرضٌ للمحو.

فالمحصّل ممّا ذكرناه:

أنّ المحو والإثبات في الآية الكريمة ليس المراد منها إفناء الموجود وإبقاءَه، أو تجديد موجود آخر.

وأنّ البَداء والمحو لا يتعلّق بما في أُمّ الكتاب، ولا بما يخبر الله به أنبياءه والأئمّة، ولا بما يخبرون به عن الله من أنباء الغيب، ولا يخبرون عمّا هو معرض للبَداء والمحو، صلوات الله وسلامه عليهم.

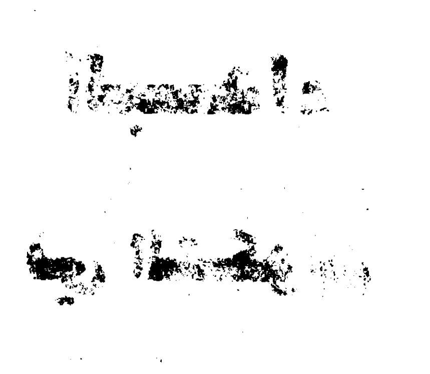
والحمد لله أوّلاً وآخراً

* * *

البــداء

في التــكوين

تأليف
أستاذ الفقهاء والمجتهدين آية الله العظمى
السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي



[بسم الله الرحمٰن الرحيم]

[توطئة :]

[لَمّا كان] النسخ في الأحكام وهو في أُفق التشريع،
[وكذا البَداء] وهو في أُفق التكوين.

وبمناسبة خفاء معنىٰ البَداء علىٰ كثير من علماء المسلمين، وأنّهم نسبوا إلىٰ الشيعة ما هم برآء منه، وأنّهم لم يُحسِنوا في الفهم، ولم يحسِنوا في النقد!

وليتهم إذ لم يعرفوا تثبّتوا، أو توقّفوا[1] كما تفرضه الأمانة

---

(١) ومن الّذين لم يتثبّتوا ولم يتوقفوا [وآختلقوا نسبة الجهل إلىٰ الله تعالىٰ علىٰ لسان الشيعة]: الفخر الرازي، عند تفسيره قوله تعالىٰ: ﴿**يمحو الله ما يشاء ويثبت**...﴾ قال:

←

في النقـل، وكما تقتـضيه الحيطة في الحـكم، والورع في الـدين.

بمناسـبة كلّ ذلـك وجب أن نـذكر شـيئاً في توضيـح معنىٰ البَـداء.

تمهيـد:

لا ريـب في أنّ العـالَم بأجمعه تحـت سـلطان الله وقدرتـه، وأنّ وجـود أيّ شـيء من الممكنـات منوط بمشـيئة الله تعـالىٰ، فإن شـاء أوجده، وإن لم يشـأ لم يوجـده.

ولا ريـب ـ أيضـاً ـ في أنّ علـم الله سـبحـانـه قد تعلّـق بالأشـياء كلّها منـذ الأزل، وأنّ الأشـياء بأجمعها كان لهـا تعيُّـنٌ علمـيٌّ في علم الله الأزلـيّ، وهذا التعيُّـن يُعبَّر عنـه بـ «تقـدير الله» تارةً، وبـ «قضـائه» تارةً أُخرىٰ.

← قالت الرافضة: البَداء جائز علىٰ الله تعالىٰ، وهو أن يعتقد شـيئاً، ثمّ يظهر له أنّ الأمر بخلاف ما اعتقده. إنتهىٰ. [التفسـير الكبير ١٩/٦٦ المسـألة الخامسـة من الشـبهة السـادسـة].

سـبحانك اللّهمّ إنْ هذا إلّا اختـلاق.

وقد حكىٰ الرازي في خاتمة كتاب «المحصّل» [ص ٣٦٥] عن سـليمان بن جرير كلاماً يقبح منه ذكره، ولا يحسـن منّي سـطره.

وإنّ هذه الكلمة قد صدرت علىٰ أثر كلمة أُخرىٰ تشـابهها، تفوّه بها بعض النصارىٰ في حقّ الرسـول الأكرم صلّىٰ الله عليه وآله حينما جاء بأحكام ناسـخة لِمـا جاء به قبلهـا... [أُنـظر: الهـدىٰ إلىٰ دين المصطفىٰ ١/٢٥٧ ـ ٢٥٩، أعاجيب الأكاذيب: ٨٢ ـ ٨٤ رقم ١١. (م)].

كبرت كلمة تخرج من أفواههم، وسـيعلم الّذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون.

ولٰكنّ تقـدير الله وعلمـه سـبحـانـه بالأشـياء منذ الأزل لا يـزاحم ولا ينـافي قدرته تعـالىٰ عليها حين إيجـادها، فإنّ الممكن لا يـزال منـوطـاً بتعلّـق مشيئة الله بوجـوده، التي قـد يُعبَّر عنهـا بالاختيار، وقـد يُعبَّر عنهـا بالإرادة.

فإنْ تعلّـقت المشـيئة به وُجِـد، وإلّا لم يوجَـد.

والعِـلم الإلٰهيّ يتعـلّق بالأشـياء علىٰ واقعهـا من الإنـاطـة بالمشـيئة الإلٰهيّـة؛ لأنّ انكشـاف الشـيء لا يزيـد علىٰ واقـع ذلك الشـيء، فإذا كان الـواقـع منـوطاً بمشـيئة الله تعـالىٰ كان العِـلم متعلّقاً بـه علىٰ هـذه الحالة، وإلّا لـم يكن العِـلم عِلماً بـه علىٰ وجهـه، وانكشـافاً له علىٰ واقعـه.

فمعنـىٰ تقدير الله تعـالىٰ للأشـياء وقضائـه بها: أنّ الأشـياء ـ جميعها ـ كانت متعـيّنة في العِـلم الإلٰهيّ منـذ الأزل ـ علىٰ مـا هي عليـه ـ مِن أنّ وجـودهـا معلَّقٌ علىٰ أنْ تتعـلّق المشـيئة بها، حسـب اقتضـاء المصـالـح والمفـاسـد التي تختـلف باختـلاف الظـروف، والتي يحيـط بها العِـلم الإلٰهيّ.

موقف اليهود من قـدرة الله:

وذهبـت اليهـود إلىٰ أنّ قلم التقـدير والقضـاء حينما جـرىٰ علىٰ الأشـياء في الأزل اسـتحال أن تتعـلّق المشـيئة بخلافـه؛ ومن أجـل ذلـك قالـوا: يد الله مغلولـة عن القبـض والبسـط والأخـذ

والإعطـاء، فقد جـرىٰ فيها قـلم التقديـر ولا يمكن فيهـا التغيير[٢].

ومـن الغـريب أنّهم ـ قاتلهـم الله ـ التزموا بسـلب القدرة عـن الله، ولم يلتـزمـوا بسـلب القدرة عن العبـد، مع أنّ المـلاك في كليهـمـا واحــد، فقـد تعـلّق العِلـم الأزلي بأفعـال الله تعـالىٰ، وبأفعال العبيـد علىٰ حـدٍّ سـواء.

موقع البَـداء عند الشـيعة:

ثـمّ إنّ البَـداء الذي تقـول به الشـيعة الإمامية إنّمـا يقع في القضـاء غير المحتـوم، أمّا المحتـوم منه فلا يتخـلّف، ولا بُـدّ من أن تتعـلّق المشـيئة بما تعلّـق به القضـاء.

وتوضيـح ذلك أنّ القضـاء علىٰ ثلاثـة أقسـام:

---

(٢) وهذه بعض الأخبار الدالّة علىٰ مشيئة الله تعالىٰ في خلقه:

روىٰ الصدوق في كتابَي «التوحيد» و«معاني الأخبار» بإسـناده عن أبي عبـدالله عليه السـلام، أنّه قال في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿**وقالت اليهود يد الله مغلولة**﴾: لم يعنوا أنّه هكذا، ولكنّهم قالوا: قد فرغ من الأمر، فلا يزيد ولا ينقص. فقال الله جلّ جلاله تكذيباً لقولهم: ﴿**غُلّت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسـوطتان ينفق كيف يشـاء**﴾ ألم تسـمع اللهَ عزَّ وجلَّ يقول: ﴿**يمحو الله ما يشـاء ويثبت وعنده أُمُّ الكتاب**﴾. [التوحيد: ١٦٧ ح ١، معاني الأخبار: ١٨ ح ١٥].

وروىٰ العيّاشـي، عن يعقوب بن شـعيب، وعن حمّاد، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، نحو ذلك. [تفسـير العيّاشـي ١/ ٣٣٠ ح ١٤٦ و١٤٧].

هذه الروايات وغيرها ـ ممّا نذكره في هذه الرسـالة ـ موجودة في كتاب البحار لشـيخنا المجلسـي، ٤/٩٢ ـ ١٣٤ (ج٢ ص١٣١ ـ ١٤٢ ط كمباني).

أقسـام القضـاء الإلٰهيّ :

الأول : قضـاء الله الـذي لم يُطْلِـع عليه أحـداً من خلقـه ، والعِلم المخـزون الذي اسـتأثره لنفسـه .

ولا ريـب في أنّ البَـداء لا يقع في هـذا القسـم ، بل ورد في روايـات كثيرة عن أهل البيـت عليهم السـلام أنّ البَـداء إنّما ينشـأ من هـذا العِلم .

روىٰ الشـيخ الصدوق في «العيـون» بإسـناده عن الحسـن ابن محمّـد النوفـلي ، أنّ الرضـا عليـه السـلام قـال لسـليمان المروزي :

«رويـتُ عن أبي ، عـن أبي عبـدالله عليه السـلام أنّه قـال : إنّ لله عـزّ وجلّ عِلمَـين : عِلماً مخـزوناً مكنوناً ، لا يعلمـه إلّا هـو، مِن ذلـك يكون البَـداء ؛ وعِلماً علّمـه ملائكته ورسـله ، فالعلماء مـن أهل بيـت نبيّك يعلمونـه . . . »[٣] .

وروىٰ الشـيخ محمّـد بن الحسـن الصفّـار في «بصـائـر الدرجات» بإسـناده عن أبي بصير، عن أبي عبـدالله عليه السـلام ، قال :

---

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السـلام ١ /١٨١ باب ١٣ في ذكر مجلس الرضا عليه السـلام مع سـليمـان المـروزي ، وفيه : «نبـيّنا» بدل «نبـيّك» ، وعنه في بحار الأنوار ٤ /٩٥ ح ٢ (باب البَداء والنسـخ ، ج٢ ص١٣٢ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

«إنّ لله عِلمَين: علمٌ مكنونٌ مخزونٌ، لا يعلمه إلاّ هو، من ذلك يكون البَداء؛ وعِلمٌ علّمه ملائكته ورسله وأنبياءه، ونحن نعلمه»[٤].

الثاني: قضاء الله الذي أخبر نبيّه وملائكته بأنّه سيقع حتماً.

ولا ريب في أنّ هذا القسم ـ أيضاً ـ لا يقع فيه البَداء، وإن افترق عن القسم الأول بأنّ البَداء لا ينشأ منه.

قال الرضا عليه السلام لسليمان المروزي ـ في الرواية المتقدّمة ـ عن الصدوق:

«إنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: العِلم عِلمان: فعِلمٌ علّمه اللهُ ملائكته ورسله، فما علّمه ملائكته ورسله فإنّه يكون، ولا يكذّب نفسَه ولا ملائكته ولا رسله؛ وعِلمٌ عنده مخزونٌ لم يُطلِع عليه أحداً من خلقه، يقدِّم منه ما يشاء، ويؤخِّر ما يشاء، ويمحو ما يشاء، ويثبت ما يشاء»[٥].

وروى العيّاشي، عن الفضيل، قال: سمعت أبا جعفر

(٤) بصائر الدرجات: ١٢٩ ح ٢، وعنه في بحار الأنوار ٤/١٠٩ ح ٢٧ (باب البَداء والنسخ، ج٢ ص١٣٦ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ، والكافي ١/١١٤ ح ٨ وفيه: «فنحن» بدل «ونحن»، وعنه في الوافي ١/٥١٣ ح ٤١٤ (باب البَداء، ج١ ص١١٣).

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١/١٨٢ (باب ١٣)، ورواه الشيخ الكليني عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام في الكافي ١/١١٤ ح ٦ بآختلاف يسير، وعنه في الوافي ١/٥١٢ ح ٤١٢ (باب البَداء ج١ ص١١٣).

عليه السـلام يقول:

«من الْأُمـور أُمـور محتـومة جائية لا محـالة، ومن الْأُمـور أُمـور موقوفـة عند الله، يقـدِّم منها مـا يشـاء، ويمحـو ما يشـاء، ويثبت منها ما يشـاء، لم يُطلِع علىٰ ذلك أحـداً ـ يعني الموقوفة ـ فأمّـا ما جـاءت به الرسـل فهي كائنـة، لا يكذِّب نفسَـه، ولا نبـيّه، ولا ملائكتـه»[٦].

الثـالث: قضـاء الله الذي أخبـر نبـيّه وملائكته بوقوعـه في الخـارج، إلّا أنّـه موقوف علىٰ أن لا تتعـلّق مشـيئة الله بخلافـه.

وهـذا القسـم هو الـذي يقع فيه البَـداء:

﴿يَمْحُـو اللهُ مَا يَشـاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْـدَهُ أُمُّ الْكِتَـابِ﴾[٧] **﴿للهِ الْأَمْـرُ مِنْ قَبْـلُ وَمِنْ بَعْـدُ﴾**[٨].

وقـد دلّت علىٰ ذلـك روايات كثيـرة، منها هـذه:

١ ـ مـا في «تـفـسـير عليّ بن إبـراهيـم» عن عبـدالله بن مسـكان، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، قال:

«إذا كـان ليلة القـدر نزلت المـلائكـة والروح والكَتَبـة إلىٰ سـماء الدنيا، فيكتبـون ما يكـون من قضـاء الله تعـالىٰ في تـلك السـنة، فإذا أراد الله أن يقـدِّم شـيئاً، أو يؤخِّـره، أو ينقص شـيئاً،

---

(٦) تفسـير العيّاشـي ٢/٢١٧ ح ٦٥ بٱختلاف يسـير، وعنه في بحار الأنوار ٤/١١٩ ح ٥٨ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٣ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

(٧) سـورة الرعد ١٣: ٣٩.

(٨) سـورة الروم ٣٠: ٤.

أمر المَلَك أن يمحو ما يشاء، ثمّ أثبت الذي أراده.

قلت: وكلّ شيء هو عند الله مثبت في كتاب؟

قال: نعم.

قلت: فأيّ شيء يكون بعده؟

قال: سبحان الله! ثمّ يُحْدِثُ الله أيضاً ما يشاء، تبارك وتعالىٰ»[٩].

٢ ـ ما في تفسيره أيضاً، عن عبدالله بن مسكان، عن أبي جعفر وأبي عبدالله وأبي الحسن عليهم السلام، في تفسير قوله تعالىٰ: **﴿فِيْهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيْمٍ﴾**[١٠].

«أي: يقدِّر الله كلَّ أمر من الحقّ ومن الباطل، وما يكون في تلك السنة، وله فيه البَداء والمشيئة، يقدِّم ما يشاء ويؤخِّر ما يشاء من الآجال والأرزاق والبلايا والأعراض والأمراض، ويزيد فيها ما يشاء وينقص ما يشاء...»[١١].

٣ ـ ما في كتاب «الاحتجاج» عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنّه قال:

«لولا آية في كتاب الله، لأخبرتكم بما كان، وبما يكون، وبما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، وهي هذه الآية: **﴿يَمْحُو**

---

(٩) تفسير القمي ١/٣٦٦ باختلاف يسير، وعنه في بحار الأنوار ٤/٩٩ ح ٩ (باب البَداء والنسخ ج٢ ص١٣٣ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

(١٠) سورة الدخان ٤٤: ٤.

(١١) تفسير القمي ١/٣٦٦، وعنه في بحار الأنوار ٤/١٠١ ح ١٢ (باب البَداء والنسخ ج٢ ص١٣٤ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

الله . . . ﴾»[١٢] .

وروىٰ الصـدوق في «الأمـالي» و«التـوحيد» بإسـنـاده عن الأصبـغ، عن أميـر المؤمنين عليه السـلام، مثله[١٣] .

٤ ـ مـا في «تفسـير العيّاشـي» عن زرارة، عـن أبي جعفـر عليه السـلام، قال:

«كـان عليّ بن الحسـين عليه السـلام يقـول: لولا آيـة في كتـاب الله لحدّثتـكم بما يكـون إلىٰ يـوم القيامة.

فقلـت: أيّة آيـة؟

قـال: قول الله: ﴿**يَمْحُـو الله** . . . ﴾»[١٤] .

٥ ـ مـا في «قـرب الإسـناد» عن البـزنطي، عن الرضـا عليه السـلام، قال:

«قـال أبـو عبـدالله، وأبــو جعـفـر، وعليّ بن الحسـين، والـحسـين بن عليّ، والحسـن بن عليّ، وعليّ بن أبي طالـب عليهم السـلام: واللهِ لولا آيـة في كتـاب الله لحدّثنـاكم بما يكـون إلىٰ أن تقـوم السـاعة: ﴿**يَمْحُو الله** . . . ﴾»[١٥] .

---

(١٢) الاحتجاج: ٢٥٨ (ص١٣٧، المطبعة المرتضوية، النجف الأشـرف).

(١٣) الأمالي: ٢٨٠ ح ١ ب٥٥، التوحيد: ٣٠٥، وعنهما في بحار الأنوار ٤/٩٧ ذح ٤. (م).

(١٤) تفسـير العيّاشـي ٢/٢١٥ ح ٥٩، وعنه في بحار الأنوار ٤/١١٨ ح ٥٢ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٩ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

(١٥) قرب الإسـناد: ٣٥٣ ح ١٢٦٦، وعنه في بحار الأنوار ٤/٩٧ ح ٥ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٢ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

إلىٰ غيـر ذلك مـن الروايات الدالّـة علىٰ وقـوع البَـداء في القضـاء الموقوف.

وخلاصـة القـول:

إنّ القضـاء الحتمي المعـبَّـر عنه باللـوح المحفوظ، وبـأُمّ الكتاب، والعِـلم المخزون عنـد الله، يسـتحيل أن يقـع فيه البَـداء.

وكيف يُتصـوَّر فيه البَـداء؟! وأنّ الله سـبحانه عالِمٌ بجميـع الأشـياء منذ الأزل، لا يعـزب عن علمـه مثقال ذرّة في الأرض ولا في السـماء.

روىٰ الصـدوق في «إكمـال الدين» بإسـناده عن أبي بصيـر وسـماعة، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، قال:

«مَـن زعم أنّ الله عـزّ وجلّ يبـدو له في شـيء [اليوم](١٦) لم يعلمـه أمس فآبرأوا منـه»(١٧).

وروىٰ الـعيّاشـي عن ابن سـنـان، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، يقول:

«إن الله يقـدِّم ما يشـاء، ويؤخِّر ما يشـاء، ويمحو ما يشـاء، ويثـبت ما يشـاء، وعنـده أُمُّ الكتـاب.

---

(١٦) أثبتناه من المصدر. (م).

(١٧) إكمال الدين: ٧٠، وعنه في بحارالأنوار ٤ / ١١١ ح ٣٠ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٦) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

وقـال: فكلّ أمـر يريده الله فهـو في علمـه قبل أن يصنعـه، ليس شـيء يبـدو له إلّا وقـد كان في علمـه، إنّ الله لا يبـدو له من جهـل»[١٨].

وروىٰ أيضـاً عن عمّار بن موسـىٰ، عن أبي عبـدالله عليه السـلام:

«سُـئل عن قـول الله: ﴿يَمْحُـو اللهُ... ﴾.

قال: إنّ ذلك الكتـاب كتاب يمحـو الله [فيه][١٩] ما يشـاء ويثبت، فمـن ذلـك الـذي يـردّ الـدعاءُ القضـاءَ، وذلك الدعـاء مكتـوب عليـه: الـذي يُـردُّ به القضـاء، حتّىٰ إذا صـار إلىٰ أُمّ الكتـاب لم يغـنِ الدعاء فيه شـيئاً»[٢٠].

وروىٰ الشـيخ الـطوسـي في كتـاب «الغَيْبة» بإسـناده عن البـزنطي، عن أبي الحسـن الرضـا عليه السـلام، قال:

«[قال][٢١] عليُّ بن الحسـين، وعليُّ بن أبي طالـب قبله، ومحمّـد بن عليّ، وجعفر بن محمّـد: كيـف لنا بالحـديث مع هـذه الآية: ﴿يَمْحُـو اللهُ... ﴾ فأمّـا من قـال بأنّ الله تعـالىٰ لا يعـلم

---

(١٨) تفسـير العيّاشـي ٢/٢١٨ ح ٧١ وفيه: «لَكلّ» بدل «فكلّ»، وعنه في بحار الأنوار ٤/١٢١ ح ٦٣ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٩) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

(١٩) أثبتناه من المصدر. (م).

(٢٠) تفسـير العيّاشـي ٢/٢٢٠ ح ٧٤، وعنه في بحار الأنوار ٤/١٢١ ح ٦٥ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٩) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

(٢١) أثبتناه من المصدر. (م).

الشـيء إلاّ بعـد كونه، فقـد كفر وخـرج عن التوحيـد»[٢٢].

والروايـات المأثورة عـن أهل البيـت عليهم السـلام أنّ الله لم يـزل عالـمـاً قبـل أن يخـلق الـخـلق، فهـي فوق حـدّ الإحصاء[٢٣]، وقـد اتّفقت عـلىٰ ذلك كلمـة الشـيعة الإمامية طبقـاً لكتـاب الله وسُـنّـة رسـوله، جريـاً علىٰ ما يقتضيـه حكم العقـل الفطري الصحيـح.

---

(٢٢) الغَيْبـة: ٤٣٠ ح ٤٢٠، وعنه في بحار الأنوار ٤/١١٥ ذح ٤٠ (باب البَداء والنسـخ ج٢ ص١٣٦ ط كمباني) ـ وكان المتن منقولاً من البحار ـ.

وروىٰ الشـيخ الكليني بإسـناده عن عبـدالله بن سـنان، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، قال: «ما بدا لله في شـيء إلاّ كان في علمه قبل أن يبدو له».

الكافي ١/١١٤ ح ٩، وعنه في الوافي ١/٥١٤ ح ٤١٦ (باب البَداء ج١ ص١١٣).

(٢٣) أُنظر ذلك ـ علىٰ سـبيل المثال لا الحصر ـ في: الكافي ١/٦٧ ح ٢ باب أدنىٰ المعرفة، و١/٨٣ ـ ٨٤ ح ١ ـ ٦ باب صفات الذات، و١/١٠٤ ـ ١٠٩ ح ١ و٤ و٦ باب جوامع التوحيد، و١/١١٥ ح ١١ باب البَداء، التوحيد: ١٣٥ ح ٥ و٦، وص١٣٦ ح ٨، وص١٣٧ ح ٩ باب العلم، وص١٣٩ ـ ١٤٨ ح ١ ـ ١٩ باب صفات الذات وصفات الأفعال.

وكذا ما ورد في تفسـير قوله تعالىٰ: **﴿وما يُعمَّر من معمَّر ولا يُنقص من عمره إلاّ في كتاب﴾** سـورة فاطر ٣٥: ١١، وقوله تعالىٰ: **﴿كلّ يوم هو في شـأن﴾** سـورة الرحمٰن ٥٥: ٢٩، وقوله تعالىٰ: **﴿ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسـكم إلاّ في كتاب من قبل أن نبرأها إنّ ذلك علىٰ الله يسـير﴾** سـورة الحديد ٥٧: ٢٢، وقوله تعالىٰ: **﴿إنّا أنزلناه في ليلة القدر. . .﴾** سـورة القدر ٩٧: ١ ـ ٥، وغيرها كثير. (م).

ثمرة الاعتقاد بالبَـداء:

والبَـداء: إنّمـا يكـون في القضـاء المـوقوف، المعـبَّر عنه بلـوح المحـو والإثبـات. والالتـزام بجـواز البَـداء فيه لا يسـتلزم نسـبةالجهل إلىٰ الله سـبحانه، وليس في هـذا الالتزام ما ينـافي عظمته وجلالـه.

فالقول بالبَـداء: هو الاعتـراف الصريح بـأنّ العالَم تحـت سـلطان الله وقـدرتـه في حدوثـه وبقائه، وأنّ إرادة الله نافـذة في الأشـياء أزلاً وأبـداً.

بـل وفي القـول بالبَـداء يتّضـح الفارق بـين العِلم الإلٰهـيّ وبين عِـلم المخلوقين.

فعِلـمُ المخلوقين ـ وإن كانـوا أنبـياء أو أوصيـاء ـ لا يحيـط بمـا أحـاط به علمـه تعـالىٰ، فإنّ بعضـاً منهم وإن كان عالِمـاً ـ بتعليم الله إيّـاه ـ بجميع عـوالِم الممكنات لا يحيـط بما أحـاط به عـلم الله المخـزون الذي اسـتأثر به لنفسـه، فإنّه لا يعـلم بمشـيئة الله تعـالىٰ ـ لوجود شـيء ـ أو عـدم مشـيئته إلّا حيـث يخبره الله تعـالىٰ به علىٰ نحـو الحتم.

والقـول بالبَـداء: يوجب انقـطاع العبـد إلىٰ الله، وطلبـه إجابة دعـائه منه، وكفـاية مهمّاته، وتوفيقـه للطاعة، وإبعـاده عن المعصيـة.

فـإنّ إنكـار البَـداء والالتزام بـأنّ ما جـرىٰ به قلـم التقدير

كائن لا محالة ـ دون استثناء ـ يلزمه يأس المعتقد بهذه العقيدة عن إجابة دعائه.

فإنّ ما يطلبه العبد من ربّه إن كان قد جرىٰ قلم التقدير بإنفاذه فهو كائن لا محالة، ولا حاجة إلىٰ الدعاء والتوسّل.

وإنْ كان قد جرىٰ القلم بخلافه لم يقع أبداً، ولم ينفعه الدعاء والتضرّع.

وإذا يئس العبد من إجابة دعائه تَرَكَ التضرّع لخالقه، حيث لا فائدة في ذلك، وكذلك الحال في سائر العبادات والصدقات التي ورد عن المعصومين عليهم السلام أنّها تزيد في العمر أو في الرزق، أو غير ذلك ممّا يطلبه العبد.

وهذا هو سرّ ما ورد في روايات كثيرة عن أهل البيت عليهم السلام من الاهتمام بشأن البَداء.

فقد روىٰ الصدوق في كتابه «التوحيد» بإسناده عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام، قال:

«ما عُبد الله عزَّ وجلَّ بشيء مثل البَداء»[٢٤].

وروىٰ بإسناده عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:

---

(٢٤) التوحيد: ٣٣٢ ح ١ (باب البَداء ص٢٧٢ ط سنة ١٣٨٦، وفي نسخة أُخرىٰ: «أفضل من البَداء» بدل «مثل البَداء»)، ورواه الشيخ الكليني أيضاً في الكافي ١/١١٣ ح ١، وعنه في الوافي ١/٥٠٧ ح ٤٠٣ (باب البَداء ج١ ص١١٣).

«ما عُـظِّم اللهُ عـزَّ وجلَّ بمثـل البَـداء»[٢٥].

وروىٰ وبإسـناده عن محمّـد بن مسـلم، عن أبي عبـدالله عليه السـلام، قال:

«مـا بعث اللهُ عـزَّ وجلَّ نبيّـاً حتّىٰ يأخـذ عليه ثـلاث خصال: الإقـرار بالعبودية، وخلع الأنـداد، وأنّ الله يقـدِّم ما يشـاء ويؤخِّر ما يشـاء»[٢٦].

والسـرّ في هـذا الاهتمام: أنّ إنكار البَـداء يشـترك بالنتـيجة مع الـقـول بأنّ الله غيـر قادر علىٰ أن يغـيِّر ما جـرىٰ عليه قلم التقـدير، تعـالىٰ الله عـن ذلك علـوّاً كبيراً؛ فـإنّ كِلا القوليـن يؤيس العبـدَ من إجـابة دعائه، وذلـك يوجب عـدم توجُّهـه في طلبـاته إلىٰ ربّـه.



(٢٥) التوحيد: ٣٣٣ ح ٢ (باب البَداء ص٢٧٢ ط سـنة ١٣٨٦)، ورواه الشـيخ الكليني أيضاً في الكافي ١/١١٣ ذح ١، وعنه في الوافي ١/٥٠٧ ح ٤٠٤ (باب البَداء ج١ ص١١٣).

(٢٦) التوحيد: ٣٣٣ ح ٣ (باب البَداء ص٢٧٢ ط سـنة ١٣٨٦)، ورواه الشـيخ الكليني أيضـاً في الكافي ١/١١٤ ح ٣ وفيه: «الإقرار له»، وعنه في الوافي ١/٥١٠ ح ٤٠٦ (باب البَداء ج١ ص١١٣).

[وروىٰ الشـيخ الكليني بإسـناده عن مالـك الجهني، قال: سـمعت أبا عبـدالله عليه السـلام يقول: لو علم الناس ما في القول بالبَداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه. الكافي ١/١١٥ ح ١٢. (م).]

حقيقة البَـداء عند الشـيعة:

وعلىٰ الجملـة: فإنّ البَـداء ـ بالمعنىٰ الذي تقـول به الشـيعة الإمـاميّة ـ هـو من الإبـداء (الإظهـار) حقيقـةً[٢٧]، وإطـلاق لفظ البَـداء عليه مبـنيٌّ علىٰ التنـزيل والإطلاق بعـلاقة المشـاركة؛ وقد أُطلـق بهذا المعـنىٰ في بعـض الروايات من طـرق أهل السُـنّة.

روىٰ البخاري بإسـناده عن أبي عمـرة، أنّ أبـا هريرة حـدّثه أنّه سـمع رسـول الله صـلّىٰ الله عليـه وآله يقـول:

«إنّ ثلاثـة في بني إسـرائيل: أبرص، وأعمـىٰ، وأقرع، بَـدا لله عـزَّ وجـلَّ أن يبـتليـهم، فبعـث إليهـم مَلَكاً فـأتىٰ الأبـرص...»[٢٨].

وقـد وقع نظيـر ذلك في كثـير من الاسـتعمالات القرآنيـة:

كقوله تعـالىٰ: **﴿الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ وعَـلِمَ أنَّ فِيْـكُمْ ضَعْفاً﴾**[٢٩].

وقوله تعـالىٰ: **﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِـزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِـثُوا أَمَـداً﴾**[٣٠].

وقوله تعـالىٰ: **﴿لِنَبْـلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَـنُ عَمَلاً﴾**[٣١].

---

(٢٧) أُنظر مادّة «بدا» من: لسـان العرب ١٤/٦٥ والصحاح ٦/٢٢٧٨. (م).

(٢٨) صحيح البخاري ٤/٢٠٨ (٤/١٤٦ باب ما ذكر عن بني إسـرائيل).

(٢٩) سـورة الأنفال ٨: ٦٦.

(٣٠) سـورة الكهف ١٨: ١٢.

(٣١) سـورة الكهف ١٨: ٧.

ومـا أكثر الروايـات من طـرق أهل السُـنّة في أنّ الصـدقة والدعاء يغـيّران القضـاء[٣٢].

أمّـا ما وقـع في كلمـات المعصـومين عليهم السـلام من الإنبـاء بالحوادث المسـتقبَلة، فتحقيق الحـال فيها: أنّ المعصـوم متىٰ مـا أخبر بوقـوع أمر مسـتقبَل علىٰ سـبيل الحتم والجـزم، ودون تعليـق، فذلـك يـدلّ أنّ مـا أخبـر بـه ممّـا جـرىٰ به القضـاء المحتوم، وهـذا هو القسـم الثاني (الحتـمي) من أقسـام القضاء المتقـدّمة؛ وقد علمـتَ أنّ مثـله ليس موضعـاً للبَـداء، فإنّ الله لا يكـذِّب نفسـه ولا نبـيَّه.

ومـتىٰ ما أخبـر المعصـوم بشـيء معلّقاً علىٰ أن لا تتعـلّق المشـيئـة الإلٰهيّـة بخلافه، ونصـبَ قرينةً ـ متّصلـة أو منفصلـة ـ

---

(٣٢) ومن الروايات التي تفيد أنّ الدعاء يغير القضاء ما يلي:

روىٰ سـليمان، قال: قال رسـول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسـلّم: لا يردّ القضاء إلّا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلّا البرّ.

رواه الترمذي في سـننه ٤/٤٤٨ ح ٢١٣٩ (٨/٣٥٠ باب ما جاء: لا يردّ القدر إلّا الدعاء).

وروىٰ ثوبان، قال: قال رسـول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسـلّم: لا يزيد في العمر إلّا البرّ، ولا يردّ القدر إلّا الدعاء، وإنّ الرجل ليحرم الرزق بخطيئة يعملها [أو: بالذنب يصيبه].

رواه ابن ماجة في سـننه ١/٣٥ ح٩٠ [و٢/١٣٣٤ ح٤٠٢٢] (١/٢٤ باب في القـدر)، ورواه الحـاكم في المسـتـدرك ١/٤٩٣ وصحّحه ولم يتعقبه الذهبي، ورواه أحمد في مسـنده ٥/٢٧٧ و٢٨٠ و٢٨٢.

والروايات بهذا المعنىٰ كثيرة تطلب من مظانّها.

علىٰ ذلـك، فهذا الخبـر إنّما يـدلّ علىٰ جريـان القضاء الموقـوف، الذي هـو موضع البَـداء.

والـخبـرُ الـذي أخبـر به المعصـوم صادقٌ وإن جـرىٰ فيه البَـداء، وتعلّقت المشـيئـة الإلٰهيّـة بخـلافـه، فـإنّ الخبر ـ كمـا عرفت ـ منـوط بأن لا تخـالفه المشـيئة.

روىٰ العيّاشـي عن عمـرو بن الحمـق، قال:

«دخلـت على أميـر المؤمنين عليه السـلام حين ضُـرب على قرنـه، فقـال لي: يا عمـرو، إنّـي مفـارقـكم. ثمّ قـال: سـنـة السـبعين فيها بـلاء...

فقـلت: بأبي أنـت وأُمّي، قلـتَ: إلىٰ السـبعين بلاء، فهـل بعد السـبعين رخـاء؟

قـال: نعم يا عمـرو، إنّ بعـد البلاء رخـاء... وذكر آيـة ﴿يَمْحُو اللهُ...﴾»[٣٣].



(٣٣) تفسـير العيّاشـي ٢/٢١٧ ح ٦٨، وعنه في بحار الأنوار ٤/١١٩ ح ٦٠. (م).

مصـادر التوثيق والتعضيـد

١ ـ **القـرآن الكريـم**.

٢ ـ **الاحتجـاج علىٰ أهل اللجاج**، لأبي منصور أحمد بن عليّ بن أبي طالب الـطبـرسي (ق ٦ هـ) تعليق: السيّد محمّد باقر الموسوي الخرسان، نشر: دار المرتضىٰ، مشهد/١٤٠٣ هـ (مصوَّر علىٰ طبعة مؤسّسة الأعلمي، بيروت/١٤٠٣ هـ).

٣ ـ **الإرشاد في معرفة حجج الله علىٰ العباد**، للشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (٣٣٦ ـ ٤١٣ هـ) تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث، قم/١٤١٣ هـ.

٤ ـ **أعـاجيب الأكـاذيب**، للشيخ محمّـد جواد البـلاغي (١٢٨٢ ـ ١٣٥٢ هـ) إعداد: السيّد محمّد عليّ الحكيم، نشر: دار الإمام السجّاد عليه السـلام، قم/١٤١٢ هـ.

٥ ـ **الأعـلام**، لخير الدين الزركلي، المتوفّىٰ سنة **١٣٩٦** هـ، الطبعة السادسة، نشر: دار العلم للملايين، بيروت/١٩٨٤ م.

٦ ـ **إعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ**، لأمين الإسلام أبي عليّ الفضل بن الحسن الـطبـرسي، المتـوفّىٰ سنـة ٥٤٨ هـ، تقـديم: السيّد محمّد مهدي الخرسان، الطبعة الثالثة، منشورات دار الكتب الإسلامية، طهران، بالتصوير علىٰ طبعة النجف الأشرف.

٧ ـ **أعيان الشيعة**، للسيّد محسن الأمين العاملي، تحقيق: السيّد حسن الأمين، نشر: دار التعارف، بيروت/١٤٠٣ هـ.

٨ ـ **إكمال الدين وإتمام النعمة**، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن

عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفّىٰ سنة ٣٨١ هـ، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفّاري، نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، قم/١٤٠٥ هـ.

٩ ـ **الأمـالي**، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفّىٰ سنة ٣٨١ هـ، تقديم: الشيخ حسين الأعلمي، نشر: مؤسّسة الأعلمي، بيروت/١٤٠٠ هـ.

١٠ ـ **بحـار الأنـوار**، لشيخ الإسـلام العلاّمة محمّد باقر المجلسي، المتوفّىٰ سنة ١١١٠ هـ، الطبعة الثانية، نشر: مؤسّسة الوفاء، بيروت/١٤٠٣ هجريـة.

١١ ـ **بصـائر الدرجات الكبرىٰ**، لشيخ القمّيين أبي جعفر محمّد بن الحسن بن فرّوخ الصفّار، المتوفّىٰ سنة ٢٩٠ هـ، منشورات مؤسّسة الأعلمي، طهران/١٤٠٤ هـ.

١٢ ـ **تفسير العيّاشي**، لأبي النضر محمّد بن مسعود بن عيّاش السلمي السمـرقنـدي (ق ٣ هـ) تحقيق: السيّد هاشم الـرسـولي المحلاّتي، نشر: المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.

١٣ ـ **تفسير القمي**، لأبي الحسن عليّ بن إبراهيم القمي (ق ٣ و٤ هـ) تصحيح وتعليق: السيّد طيّب الموسوي الجزائري، الطبعة الثالثة، مؤسّسة دار الكتاب، قم/١٤٠٤ هـ (مصوَّرة علىٰ طبعة بيروت الثانية، سنة ١٣٨٧ هـ).

١٤ ـ **التفسير الكبير**، للفخر الرازي، المتوفّىٰ سنة ٦٠٦ هـ، الطبعة الثالثة.

١٥ ـ **التوحيـد**، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القمي، المتـوفّىٰ سنـة ٣٨١ هـ، تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الحسيني الطهراني، نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين

في الحوزة العلمية، قم.

١٦ ـ **الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة**، للعلاّمة الشيخ آقا بزرك الطهراني، المتوفّىٰ سنة ١٣٨٩ هـ، الطبعة الثالثة، نشر: دار الأضواء، بيروت/١٤٠٣ هـ.

١٧ ـ **سنن ابن ماجة**، للحافظ أبي عبدالله محمّد بن يزيد القزويني (٢٠٧ ـ ٢٧٥ هـ) تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الفكر.

١٨ ـ **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)**، لأبي عيسىٰ محمّد بن عيسىٰ ابن سوره (٢٠٩ ـ ٢٩٧ هـ) تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩ ـ **الصحاح**، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، الطبعة الثالثة، نشر: دار العلم للملايين، بيروت/١٤٠٤ هـ.

٢٠ ـ **صحيح البخاري**، لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري الجعفي (١٩٤ ـ ٢٥٦ هـ) تحقيق: أحمد محمّد شاكر، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١ ـ **عيون أخبار الرضا عليه السلام**، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفّىٰ سنة ٣٨١ هـ، تصحيح: السيّد مهدي الحسيني اللاجوردي، نشر: انتشارات جهان، طهران.

٢٢ ـ **الغَيْبة**، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ ـ ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ عليّ أحمد ناصح، نشر: مؤسّسة المعارف الإسلامية، قم/١٤١١ هـ.

٢٣ ـ **قرب الإسناد**، للشيخ أبي العبّاس عبدالله بن جعفر الحميري

(ق ٣ هـ) تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث، قم/١٤١٣ هـ.

٢٤ ـ **الكافي**، لثقة الإسلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني الرازي، المتوفّىٰ سنة ٣٢٩ هـ، تصحيح: الشيخ نجم الدين الآملي، تعليق: عليّ أكبر الغفّاري، نشر: المكتبة الإسلامية، طهران/١٣٨٨ هـ.

٢٥ ـ **كفاية الأثر في النصّ علىٰ الأئمّة الاثني عشر**، لأبي القاسم عليّ ابن محمّد بن عليّ الخزّاز القمي الرازي (ق ٤ هـ) تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمري الخوئي، نشر: انتشارات بيدار، قم/١٤٠١ هـ.

٢٦ ـ **الكنىٰ والألقاب**، للمحدّث الشيخ عبّاس القمي، المتوفّىٰ سنة ١٣٥٩ هـ، تصحيح: السيّد حسن الحسيني اللواساني النجفي، مطبعة العرفان، صيدا/١٣٥٧ هـ.

٢٧ ـ **لسان العرب**، لابن منظور المصري، أدب الحوزة، قم/١٤٠٥ هـ (مصوَّر).

٢٨ ـ **معاني الأخبار**، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفّىٰ سنة ٣٨١ هـ، تصحيح: عليّ أكبر الغفّاري، نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، قم/١٣٦١ هـ. ش.

٢٩ ـ **محصّل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين**، لفخر الدين محمّد بن عمر الخطيب الرازي (٥٤٤ ـ ٦٠٦ هـ) تعليق: طٰه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأُولىٰ، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت/١٤٠٤ هـ.

٣٠ ـ **المستدرك علىٰ الصحيحين**، للحافظ أبي عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، المتوفّىٰ سنة ٤٠٥ هـ، نشر: دار الفكر، بيروت/١٣٩٨ هـ.

٣١ ـ **مسند أحمد بن حنبل**، نشر: دار الفكر، بيروت.

٣٢ ـ **معجم رجال الحديث**، لآية الله العظمىٰ السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٣١٧ ـ ١٤١٣ هـ) الطبعة الثالثة، بيروت/١٤٠٣ هـ، منشورات مدينة العلم ـ قم.

٣٣ ـ **نصائح الهدىٰ والدين**، للشيخ محمّد جواد البلاغي (١٢٨٢ ـ ١٣٥٢ هـ) الطبعة الأُولىٰ، مطبعة دار السلام، بغداد/١٣٣٩ هـ.

٣٤ ـ **نقباء البشر في القرن الرابع عشر** (طبقات أعلام الشيعة)، للعلّامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، المتوفّىٰ سنة ١٣٨٩ هـ، تعليق: السيّد عبد العزيز الطباطبائي، الطبعة الثانية، نشر: دار المرتضىٰ، مشهد/١٤٠٤ هـ.

٣٥ ـ **الهدىٰ إلىٰ دين المصطفىٰ**، للشيخ محمّد جواد البلاغي (١٢٨٢ ـ ١٣٥٢ هـ) نشر: دار الكتب الإسلامية، قم (مصوَّر علىٰ الطبعة الثانية ـ النجف الأشرف).

٣٦ ـ **الوافي**، للمحدّث الشيخ محمّد محسن الفيض الكاشاني، المتوفّىٰ سنة ١٠٩١ هـ، نشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، أصفهان/١٤٠٦ هـ.

فهـرس المحـتوىٰ